

تعيش مدينة تازة على وقع تغيير الأماكن وخاصة في المجالس المنتخبة

حقيقة نيوز. نت / 02.06.2020

تعيش مدينة تازة ، على وقع تغيير الأماكن ، وخاصة في المجالس المنتخبة ، ولعل ما فعله برلماني البام ، من تجاوزات وصلت للسب والقذف والتهديد بالقتل ، وإحتقار منتخبي ، وقع على المتتبعين للشأن السياسي بإقليم تازة ، كبرميل بارود ..؛ وبين التعامل مع الكبار بأنه غير مجدي نفعا تنمويا ، بحكم الديكتاتورية الوراثية للمناصب بإقليم تازة .

وسمة النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص ، هي الآن بيد الناخب ، وعلى مسؤولية النخب ، وكل المهتمين ، وعلى السلطات أن تلعب الحياد الإيجابي طبعاً ، لكي لا تتكرر المأساة ، ونصبح في المقابولة السياسية ، ويقع بيد شخص كل شيء بإقليم تازة ، من صفقات ..، وقبض المشاريع كلها ، ونعدم المقابولة المحلية لأصحابها الحقيقيين ، وباقي مكونات عالم المقابولة والتجارة والصناعة .

صحافة

البريد الإلكتروني: info@hqa.ma
رقم الهاتف: 06 66 96 32 50

حديقة الصحافة المغربية
البريد الإلكتروني: info@hqa.ma
الرقم: 06 66 96 32 50

حقيقة
نيوز

صحافة

البريد الإلكتروني: info@hqa.ma
رقم الهاتف: 06 66 96 32 50

حديقة الصحافة المغربية
البريد الإلكتروني: info@hqa.ma
الرقم: 06 66 96 32 50

حقيقة
نيوز

الحرية المطلقة لشخص ، جمع بين المقابولة والسياسة وترهيب الناس ، وتهديدهم بالقتل ، مفسدة مطلقة ، وسبق لعبدالواحد المسعودي أن أدين سابقاً في الإنتخابات ، في ملف زاروف ..، وكان رئيس غرفة الخدمات بإقليم تازة .

الأديو ، خطير وتداول على نطاق واسع بين الناس ، عبر الميسجيري ، ووصل لجهات خارج تازة ، وهو بيد الصحافة الوطنية .

إقليم تازة مدعوا للتناغم مع التوجهات الكبرى للمشروع التنموي ، وأزمة كورونا ، ويستحق رجال المال والأعمال وكل أبنائه لهم الغيرة

الوطنية عن كل هم يصيب البلد ، وأيضاً التدخل في الكوارث ، وحل المشاكل ، والعيش بالقرب .

عبدالحق خرباش . . 02.06.2020 خطة المغرب لرفع حالة الطوارئ الصحية خلال 100 يوم

عبدالحق خرباش . . 02.06.2020
خطة المغرب لرفع حالة الطوارئ الصحية خلال 100 يوم
الرباط — عادل نجدي
1 مايو 2020

تعكف السلطات المغربية على وضع اللمسات الأخيرة على مقترح خطة لرفع حالة الطوارئ الصحية والعودة إلى الوضع الطبيعي، خلال 100 يوم، وذلك بالتزامن مع تطور الوضع الوبائي لفيروس كورونا الجديد عالمياً ومحلياً.

وتقوم الخطة المغربية على رفع الحجر الصحي تدريجياً على المستوى المحلي في الأقاليم (المحافظات)، ليتم بعد ذلك توسيعه تدريجياً ليشمل تدابير ذات تغطية جغرافية أوسع (الجهات)، مع مراعاة الخصائص الإقليمية، وهو ما يمكن من تنفيذ إجراءات فعالة وملائمة، ومن إعادة تفعيل التدابير الصحية بسرعة، في حال حدوث إصابات جديدة.



ويبدو لافتا في الخطة، التي تقوم بدراستها لجنة اليقظة الاقتصادية، تشديدها على ضرورة توفير تدابير حماية أطول للفئات الضعيفة مثل المسنين، والاستمرار في جهود احتواء انتشار الفيروس من خلال حملات التوعية لتشجيع المواطنين على الحفاظ على الاحتياطات والتباعد، كما تشدد على بقاء الأشخاص الذين ثبتت إصابتهم في الحجر الصحي، وتلقيهم للعلاج المناسب للحد من خطر انتقال العدوى.

وتقترح الخطة، التي اطلع "العربي الجديد" على نسخة منها، استئناف النشاط الاقتصادي تدريجيا، لضمان قدرة السلطات والشركات على التكيف بشكل صحيح، مع زيادة الأنشطة في أمان تام، وتعزيز قواعد الصحة والسلامة في أماكن العمل. كما شددت على السماح بالتجمعات بشكل تدريجي يتلاءم وتطور الوضع الوبائي، وعلى منح ترخيص تدريجي للعمال والموظفين ونقل السلع جهويا ثم وطنيا، مع تخفيف قيود السفر بين المناطق الأقل خطورة، وإعادة فتح الحدود الخارجية تدريجيا مع مراعاة انتشار الفيروس خارج المغرب.



إلى ذلك، وضعت الخطة أجندة عملية لرفع حالة الطوارئ الصحية تتشكل من خمس مراحل هي: مرحلة الاستعداد ابتداء من الأول من مايو/ أيار، ويتم خلالها مراقبة تعميم ارتداء الكمامات، والترخيص للجهات التي سجلت أقل من 10 حالات، لتشكيل لجنة مراقبة محلية لتوسيع قائمة الأنشطة المأذون بها خلال فترة الطوارئ الصحية، وتوسيع قائمة الأنشطة المرخص لها، لا سيما في المحلات التجارية والخدمات الصغيرة (الوجبات الجاهزة، والمغاسل، وصناعة الأحذية، وصالونات الحلاقة...).

أما المرحلة الثانية في الخطة، فتحمل عنوان "مرحلة الإطلاق"، وتمتد من 20 مايو / أيار الجاري إلى غاية الأول من يونيو/ حزيران المقبل، إذ ينتظر خلالها إلغاء أو تعديل القانون المتعلق بالطوارئ

الصحة، واستبداله بقانون ينص على شهر إضافي، يهتم تقييد الأسفار الوطنية والدولية، مع إمكانية اتخاذ الحكومة المغربية جميع التدابير المناسبة بقرارات بسيطة، ثم العودة إلى المدرسة لجميع المستويات المعنية بالامتحانات الإسهادية، مع اتخاذ تدابير صارمة والاستمرار في مستويات التعليم عن بعد الأخرى، وتنظيم مباريات التوظيف بقواعد صارمة أو عن بعد.



وتتترح الخطة في المرحلة الثالثة (مرحلة التوحيد والرصد الدقيق) التي تمتد من مطلع يونيو/ حزيران إلى الأول من يوليو/ تموز، مجموعة جديدة من التدابير من قبل لجنة اليقظة الاقتصادية، على أساس التقييم الأول للتدابير السابقة، وإطلاق صندوق الزكاة، واستئناف معظم الأنشطة التجارية، وإعادة فتح تدريجي للنقل الجوي والبري والسكك الحديدية الوطنية في المناطق الأقل تأثراً، كما سيكون على جميع الوزراء تقديم خطط الإنعاش للقطاعات المتضررة.

الخطة حددت المرحلة الرابعة في العودة إلى الوضع الطبيعي باستثناء مناطق محددة، ابتداء من فاتح يوليو/ تموز المقبل، في حال كان عامل التكاثر الأساسي (R0) أقل من 1، ويتم خلالها إطلاق خطة دعم محددة للقطاعات الأكثر تضرراً، ودعم الشركات الاستراتيجية، ووضع قانون مالي معدل في البرلمان مصحوب باستراتيجية إنعاش، وكذا الاستئناف التدريجي للملاحة الجوية الدولية مع مراقبة صارمة وفحص الوافدين. كما تتترح الخطة خلال هذه المرحلة إجراءات لتشجيع الاستهلاك الوطني والسياحة الداخلية، واستئناف التظاهرات لأقل من 50 شخصاً، وإعادة فتح المقاهي والمطاعم، مع مراعاة الحد الأدنى للمسافات بين الزبناء.



ووفق الخطة، فإن مرحلة العودة إلى الحالة الطبيعية الكلية سيصل إليها المغرب اعتماداً على تطورات الوضع الوبائي، وخلالها سيتم إعداد خطة ما بعد الأزمة، والمرتبطة بالنموذج التنموي، والعودة إلى الفصول الدراسية في جميع المستويات والمدارس والجامعات، إن أمكن، من منتصف أغسطس/آب المقبل، والعودة التدريجية لبعض التجمعات الجماعية مع القواعد الصحية المصاحبة لها، ثم إعادة فتح المجال الجوي بالكامل

فارس ينوه بالمجهودات الكبرى التي بذلها القضاة وأطر وموظفي كتابة الضبط والمحامون

دوزيم الإثنين 1 يونيو 14:00 - 2020

فارس ينوه بالمجهودات الكبرى التي بذلها القضاة وأطر وموظفي كتابة الضبط والمحامون

عبدالحق خرباش، حقيقة نيوز، نت

نوه مصطفى فارس، الرئيس الأول لمحكمة النقض الرئيس المنتدب للمجلس

الأعلى للسلطة القضائية، بـ"المجهودات الكبرى" التي بذلها القضاة وأطر وموظفي كتابة الضبط والمحامون، وما أبانوا عنه، خلال فترة الحجر الصحي، من حس عالٍ من المسؤولية والوطنية، من خلال تفاعلهم الإيجابي مع كل التدابير والإجراءات الاستباقية، التي اتخذها المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والتي مكنت من تأمين فضاءات المحاكم بشكل سالم وآمن صحياً، إذ لم تسجل أية حالة إصابة بها".

وشكر الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، في هذا السياق، المجهودات اللوجيستكية التي بذلتها وزارة العدل، مؤكداً أن المرحلة المقبلة تتطلب بتعبئة كبرى، لكل الموارد ومضاعفة الجهود للاستمرار في المنهج الحمائي نفسه، حرصاً على سلامة وصحة كل العاملين والمرتفقين، باعتبارها أولوية أساسية ذات بعد إنساني حقوقي، مستلهم من الرؤية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي جعل حماية الإنسان فوق كل اعتبار.



وأشار مصطفى فارس، خلال لقاء تواصلتي عن بعد، مع الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف بمختلف الدوائر القضائية بالمملكة، إلى أهمية دعم وتتبع برنامج المحاكمات عن بعد، الذي أعطى نتائج جد واعدة خلال أسابيعه الأربعة الأولى، وكانت محط تنويه كبير بالنظر للحصيلة الإيجابية ذات الأبعاد المتعددة، التي تم تحقيقها، وهي الآن موضوع تقييم وتطوير من طرف المجلس الأعلى بدعم من كل الشركاء لتكريس آلياتها وتوسيع افاقها.

واستعرض الخطوط الأساسية لاستراتيجية المجلس بالنسبة إلى المرحلة المقبلة، مؤكداً مبادئ التدرج عبر ثلاث مراحل، والمبادرات الاستباقية وتكريس المقاربات التشاركية مع كل الفاعلين، ومراعاة خصوصية عمل كل دائرة قضائية، ونوعية القضايا، وحجمها، وعدد

العاملين والإمكانات اللوجستكية المتاحة، مشدداً في الآن نفسه على أهمية مراعاة المسؤولين القضائيين لمبدأ التوازن بين الإرادة، في تصفية الأشغال وتقديم الخدمات القضائية وبين الوضع الصحي العام، ملحا في هذا الصدد على أهمية انخراط الجميع في آليات المحكمة الرقمية لما توفره من خدمات ووقت وأمان صحي، مضيفاً أنه آن الأوان للتفاعل الإيجابي مع هذا الورش بكل مسؤولية رغم كل الاكراهات والمصعوبات.



وأوضح فارس، وفق بلاغ للمجلس، أهمية تتبع وتوحيد العمل القضائي بخصوص الإشكالات التي ستثار خلال المرحلة المقبلة، واعتماد مقاربات وحلول تستند على الواجب الدستوري الذي يلزم السلطة القضائية بالتطبيق العادل للقانون وحماية الحقوق والحريات في إطار محاكمة عادلة داخل آجال معقولة.



بدورهم، عبر المسؤولون القضائيون في مداخلاتهم عن تجندهم التام لتفعيل استراتيجية المجلس ورؤيته، وتناولوا عدداً من التحديات التي تطرحها المرحلة، سواء على مستوى الإدارة الصحية لمرفق

القضاء، أو على على مستوى تدبير القضايا والجلسات الراجعة او المتوقعة، وكذا الخدمات القضائية، مقدمين عدد من الاقتراحات والملاحظات من أجل ملاءمتها مع الإستراتيجية المزمع تطبيقها.

بلاغ حول التصدعات التي ظهرت ببعض الشقق السكنية بالمجمع السكني الواقع بحي المجازر بمدينة تازة

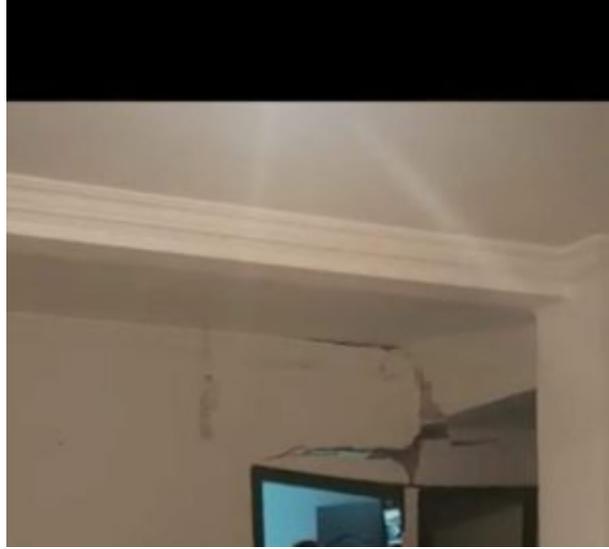
توصلت الجريدة حقيقة نيوز.نت ، ببلاغ حول التصدعات التي ظهرت ببعض الشقق السكنية بالمجمع السكني الواقع بحي المجازر بمدينة تازة ، من طرف عمالة إقليم تازة هذا نصه .
حقيقة نيوز .نت/ عبدالحق خرباش
26.05.2020

على إثر التشققات والتصدعات التي ظهرت ببعض الشقق السكنية بالمجمع السكني الواقع بحي المجازر بمدينة تازة ، المنجز في إطار برنامج السكن الاجتماعي، وفور علمها بالحادث ليلة 23 /24 ماي 2020 ، انتقلت السلطة الاقليمية في شخص السيد عامل الاقليم، في حينه، إلى عين المكان رفقة السلطة المحلية والمصالح الأمنية والوقاية المدنية لتفقد الوضع والاطلاع على طبيعة وخطورة التشققات من أجل مؤازرة الساكنة المتضررة واتخاذ الاجراءات الضرورية لحماية ساكنة التجمع السكني السالف الذكر.
وبعد تفقده للوضع عن كثب، تم



افراغ الشقق السكنية المتضررة من معتمريها حفاظا على سالمتهم،
وإيجاد السبل الكفيلة
لايوائهم في ظروف جيدة في انتظار إجراء خبرة شاملة من طرف مختبر
معتمد لتحديد الحلول التي
يجب اعتمادها في تسوية هذه الوضعية.
وفي هذا الصدد اشتغلت لجنة إقليمية برئاسة السيد الكاتب العام
للعامة طيلة يومي الاحد والاثنين 24 و25 ماي 2020 على
هذا الموضوع وأسفرت نتائج أشغالها على ما يلي:





- تكليف المختبر العمومي للتجارب والدراسات (LPEE) (الذي عاين موقع الحادث بإجراء خبرة جيوتقنية وهيكلية شاملة للمشروع من أجل معرفة أسباب التشققات والحلول المناسبة لتصحيح هذه الوضعية، وذلك في غضون ثلاثة أسابيع؛
- توفير سكن لائق للأسر المتضررة من طرف صاحب المشروع الذي تعهد بذلك في محضر رسمي؛
- إنجاز الأشغال الضرورية لإصلاح الوضع من طرفه وعلى نفقة صاحب المشروع، وفق المواصفات التقنية التي سيحددها المختبر العمومي للتجارب والدراسات (LPEE).
- قيام صاحب المشروع بوضع دعائم مؤقتة للأجزاء المتضررة لحماية ساكنة المجمع

هل يوجد بتازة فراغنة ...؟ الذهب الأسود.. عبدالحق خرباش حقيقة نيوز . نت/25.05.2020

هل يوجد بتازة فراغنة ...؟
الذهب الأسود.. عبدالحق خرباش
حقيقة نيوز . نت/25.05.2020

كان منصب التعمير ولايزال بالمجالس بإقليم تازة ، بمثابة الصندوق
الأسود ، منها تشجع المنعشون العقاريون للدخول للإنتخابات البلدية
والإقليمية ، وأستمر غض الطرف على الوديان ، والبناء من فوقها ،
بعدها ثم طمر 95 بالمائة منها ، واد لارمود بوسط المدينة ، واد
جعونة ، دوار لمخزن ، جزء كبير بواد الدفالي ، واد بيبي ، وأستمر
الزحف على المساحات الخضراء ، منها حديقة 20 غشت وسط تازة
المدينة ، حديقة 10 دريال ، وثم إعطاء الضوء الأسود لكل المنعشين
لبناء التجزئات السكنية وفيلاتهم دون ترك مساحة خضراء تذكر ، ولعل
أرض تابعة للدومين أمام واد بيبي تتآكل شبر شبر لصالح بعض الفيلات



بعد نفاذ العقار بتازة ، أصبحت الأراضي المحرمة للبناء ، معمل للذهب لكبار الرأسماليين بئمن بخس وتبنى بها السكنيات الإقتصادية ، وتباع بأثمان خيالية ، هناك واد خانز بالطريقة الرئيسية ، قبالته عمارات سكنية ، دون مواصفات بيئية وغيرها من قانون حماية المواطن من الأوبئة .

من هنا ، بدأ التسبب ، ووصل الى بيع مآرب العمارات ، وأصبحت سويقات تجارية ، تعج بالضجيج ؛ دون مراعاة ساكنة الشقق . أغتنى من إغتنى ، وأصبح الإستهتار بقانون البناء ، سمة عادية ، والرخص أيضا ، ولكن كل شيء بالذهب الأسود دفعا . كل المنتخبون بإقليم تازة ، لهم تجزئات سكنية ، وأراضي كانت فلاحية وأخرى كانت تابعة للدولة ، وأصبحوا يتحكمون في كل بقعة تراب .



في المجلسين بإقليم تازة ، 95 بالمائة من تركيبته من أعيان العقار ، إذن لماذا تازة فقيرة يا سادة ، هل الذهب الأسود وصل لكل شرايين الحياة ، حتى تبجح أحدهم وقال ، لا عقاب لنا ، ولا نخشى أحدا ...؟

هكذا دمرت قيم بيئية بإقليم تازة ، وطمست معالم تاريخية ، وهدمت وديان ، وأعدمت حدائق ، وترسخ الإسمنت وأبطاله ، وتبعاته نخرت المجتمع المدني ، والصحافة ، وكل شيء حر بتازة ، حتى أصبحنا إما أن نؤمن بأعيان العقار أو نعدم ، ونعيش طول حياتنا تترصدنا عصابت تهدد أبناء المدينة والصحافة بالقتل ، والكمائن ، حتى نستنشق هواءهم .

من هنا ، ضاعت المدينة ، وأصبح يحس المواطن بالضيق والإهانة من أصحاب الأراضي والعقارات وغيرها من ثروات الإقليم ، منهم من يأخذ من تازة ، ويستثمر بالمدن الأخرى ، أغلبهم يقطنون خارج تازة في فيلات أقلها 300 مليون ...؟

تازة ، في ظل جائحة كورونا ، تسائل الدولة ؟ هل حصلت من هؤلاء بفلس لصالح الصندوق ، إذن لماذا يصلح هؤلاء ، هل نحن قاطني تازة عقرت أمهاتنا ؟ أم ماذا ؛ حتى تسائل أحدهم وقال لماذا لا يعاقبون ، ونريد معرفة السر ، وهل سيكتب علينا أن نؤمن بهم أو يعدموننا ، أم نطلب المنفى الإختياري من مدينة تازة ليلحقوننا بمدن أخرى بالهواتف .

الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية يصدر بلاغا تظامنيا مع المتضررين من سقوط عمارة بتازة فرع تازة .

05.2020 / 25..عبدالحق خرباش..حقيقة نيوز. نت

الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية يصدر بلاغا تظامنيا مع المتضررين من سقوط عمارة بتازة فرع تازة .

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
مكتب لفرع
تازة

بلاغ

على إثر انهيار عمارة حديقة البناء، بالجهة الغربية من المدينة لتازة، ليلة العبد، وقضاء سكانها ليلتهم بدار الطيبة، بتدخل من السلطات المحلية والإقليمية، تنقل أعضاء من مكتب فرع الاتحاد الاشتراكي بتازة إلى عين المكان حيث وقفوا على جسامه الأضرار التي أفرقت بالملحوس الإرتجال في تسليم رخص البناء خصوصا و أن المجلس السابعة منذ 1992 كانت متشبثة برفض منح تراخيص البناء في هذه المنطقة المعروفة بازدياح التريبة.

إن مكتب فرع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتازة، وهو يقف على حجم التفسار و الأضرار ليسجل ماهاسي:

- تضامنه المطلق مع المتضررين الذين تضررت مدخراتهم و التقت أسقطهم.
- وأصبحوا مهدين بالتشرد.
- مطالبتهم بمحاسبة الذين منحوا رخص البناء في منطقة لا تتوفر على معايير السكن.
- متناشدته المسؤولين و القوى الحية مغليا ووطنيا بالعمل على حل أزمة المتضررين بما يخلصهم من حجم معاناتهم

مكتب لفرع

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
مكتب لفرع
تازة

بلاغ

على إثر انهيار عمارة حديقة البناء، بالجهة الغربية من المدينة لتازة، ليلة العبد، وقضاء سكانها ليلتهم بدار الطيبة، بتدخل من السلطات المحلية والإقليمية، تنقل أعضاء من مكتب فرع الاتحاد الاشتراكي بتازة إلى عين المكان حيث وقفوا على جسامه الأضرار التي أفرقت بالملحوس الإرتجال في تسليم رخص البناء خصوصا و أن المجلس السابعة منذ 1992 كانت متشبثة برفض منح تراخيص البناء في هذه المنطقة المعروفة بازدياح التريبة.

إن مكتب فرع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتازة، وهو يقف على حجم التفسار و الأضرار ليسجل ماهاسي:

- تضامنه المطلق مع المتضررين الذين تضررت مدخراتهم و التقت أسقطهم.
- وأصبحوا مهدين بالتشرد.
- مطالبتهم بمحاسبة الذين منحوا رخص البناء في منطقة لا تتوفر على معايير السكن.
- متناشدته المسؤولين و القوى الحية مغليا ووطنيا بالعمل على حل أزمة المتضررين بما يخلصهم من حجم معاناتهم

مكتب لفرع

توصلت الجريدة حقيقة نيوز.نت ، بلاغ من حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية ، فرع تازة ، 25.05.2020 ، يعبر من خلاله عن تظامنه المطلق مع المتضررين ، بفعل تبخر مدخراتهم وإتلاف أمتعتهم ، وبذلك أصبحوا مشردين .

في السياق المتصل ، ناشد المسؤولين والقوى الحية محليا ووطنيا العمل على إيجاد حل للأزمة وحلها ، للتخفيف عن معاناة المتضررين .

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
مكتب لفرع
تازة

بلاغ

على إثر انهيار عمارة حديقة البناء، بالجهة الغربية من المدينة لتازة، ليلة العبد، وقضاء سكانها ليلتهم بدار الطيبة، بتدخل من السلطات المحلية والإقليمية، تنقل أعضاء من مكتب فرع الاتحاد الاشتراكي بتازة إلى عين المكان حيث وقفوا على جسامه الأضرار التي أفرقت بالملحوس الإرتجال في تسليم رخص البناء خصوصا و أن المجلس السابعة منذ 1992 كانت متشبثة برفض منح تراخيص البناء في هذه المنطقة المعروفة بازدياح التريبة.

إن مكتب فرع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتازة، وهو يقف على حجم التفسار و الأضرار ليسجل ماهاسي:

- تضامنه المطلق مع المتضررين الذين تضررت مدخراتهم و التقت أسقطهم.
- وأصبحوا مهدين بالتشرد.
- مطالبتهم بمحاسبة الذين منحوا رخص البناء في منطقة لا تتوفر على معايير السكن.
- متناشدته المسؤولين و القوى الحية مغليا ووطنيا بالعمل على حل أزمة المتضررين بما يخلصهم من حجم معاناتهم

مكتب لفرع

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
مكتب لفرع
تازة

بلاغ

على إثر انهيار عمارة حديقة البناء، بالجهة الغربية من المدينة لتازة، ليلة العبد، وقضاء سكانها ليلتهم بدار الطيبة، بتدخل من السلطات المحلية والإقليمية، تنقل أعضاء من مكتب فرع الاتحاد الاشتراكي بتازة إلى عين المكان حيث وقفوا على جسامه الأضرار التي أفرقت بالملحوس الإرتجال في تسليم رخص البناء خصوصا و أن المجلس السابعة منذ 1992 كانت متشبثة برفض منح تراخيص البناء في هذه المنطقة المعروفة بازدياح التريبة.

إن مكتب فرع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتازة، وهو يقف على حجم التفسار و الأضرار ليسجل ماهاسي:

- تضامنه المطلق مع المتضررين الذين تضررت مدخراتهم و التقت أسقطهم.
- وأصبحوا مهدين بالتشرد.
- مطالبتهم بمحاسبة الذين منحوا رخص البناء في منطقة لا تتوفر على معايير السكن.
- متناشدته المسؤولين و القوى الحية مغليا ووطنيا بالعمل على حل أزمة المتضررين بما يخلصهم من حجم معاناتهم

مكتب لفرع

في نفس الوقت ، قال الحزب ، يجب محاسبة المتورطين في منطقة محرمة للبناء ، منذ 1992 .

سكنى تتهاوى مثل العجين بتجزئة بتازة حقيقة نيوز. نت/ 24.05.2020

سكنى تتهاوى مثل العجين بتجزئة بتازة
حقيقة نيوز. نت/ 24.05.2020

عرفت سكنى بعمارة بتجزئة ماريون ، بالطريق المؤدية الى دوار عياد
بتازة ، ، صباح يوم عيد الفطر 24.05.2020 ، تشققات سميقة في
البناية ، الحادث الذي خلق فزع وخوف لفادة ساكنة العمارة .



التجزئة تقع في مكان وعر ومهدد ، وعلى إثر سماع صراخ العائلة ،
خرج قاطني العمارة الى الشارع .
في السياق المتصل ، حضرت السلطات الأمنية ، وعامل إقليم تازة
مصطفى المعزة لعين المكان ، مما حدا به إعطاء أمره لإجلاء قاطني
العمارة خوفا من تطور الأمر .
وحسب مصادر عليمة ، ثم إسكان المتضررين في مكان آمن ، وتوقع
جهات أن تدخل النيابة العامة على الخط لفتح تحقيق في الموضوع .

برلماني يهدد رئيس جماعة بالقتل المصدر. الصباح/ اقليم تازة 23.05.2020

برلماني يهدد رئيس جماعة بالقتل

المصدر. الصباح/ اقليم تازة
23.05.2020

هدد برلماني ينتمي إلى "البام"، رئيس جماعة قروية باقليم تازة بالقتل، ما دفع الأخير إلى مقاضاته.

وفي تفاصيل القضية، وفق ماورد في مضمون الشكاية التي حصل موقع "الصباح" على نسخة منها، أن رؤساء الجماعات باقليم تازة أحدثوا مجموعة على تطبيق الواتساب، ضمنهم البرلماني المشتكى به، يتبادلون فيه الآراء والتجارب المتعلقة بمهامهم، وكذا الشأن العام المحلي.



وفي سياق النقاش الحر داخل المجموعة، قام رئيس جماعة باب بودير باقليم تازة بنشر تدوينة على التطبيق المذكور، انتقد فيها قيمة القفة المرصودة لكل مواطن، المحددة في 150 درهم، إذ اعتبرها جد هزيلة.

وعلى اثر نشر صور تظهر المواد الغذائية بالتطبيق نفسه، لمناسبة

الحجر الصحي، وشهر رمضان، وفي نيته أن المواطن يستحق أكثر من ذلك، ولم يوجه تدوينته لأي شخص بذاته، الى ان رئيس الجماعة، فوجئ برد عنيف من طرف البرلمان في تدويته له نشرت بالتطبيق نفسه، نعته فيها بالحيوان، وقال "شكون لحمار الذي نشر هذه التدويته"، علما ان رقم صاحبها معروف.



ولم يقف الأمر عند حد الحد، وفق منطوق الشكاية، بل اتصل البرلمان برئيس الجماعة على رقم هاتفه المحمول الشخصي، وأمطره بوابل من السب والشتم، وصل الى حد تهديده بالقتل، عندما قال له " غادي نخويها فراسك"، قاصدا رمية بالرصاص.

عبد الله الكوزي

إقلاع اقتصادي: إطلاق منتوجين جديدين لفائدة المقاولات حقيقة نيوزنت / 21.05.2020

إقلاع اقتصادي: إطلاق منتوجين جديدين لفائدة المقاولات

حقيقة نيوزنت / 21.05.2020

الرباط - أعلنت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أن لجنة اليقظة الاقتصادية، التي عقدت اجتماعا اليوم الخميس عبر تقنية المناظرة المرئية، أطلقت منتوجين جديدين للضمان لفائدة المقاولات،

من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

وأوضح بلاغ للوزارة أن المنتج الأول "إقلاع المقاولات الصغيرة جدا" يتمثل في ضمان الدولة 95 بالمائة من قروض إقلاع النشاط الاقتصادي الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والتجار والحرفيين الذين يقل حجم معاملاتهم عن 10 ملايين درهم، مضافا أن هذه القروض يمكن أن تمثل 10 بالمائة من رقم المعاملات السنوية.



وأبرز البلاغ أن المنتج الثاني "ضمان إقلاع" عبارة عن آلية ضمان من طرف الدولة يتراوح بين 80 بالمائة و90 بالمائة حسب حجم المقاولات. ويغطي هذا الضمان القروض الممنوحة لاستئناف نشاط المقاولات التي يزيد رقم معاملاتها عن 10 ملايين درهم. ويمكن أن تصل هذه القروض إلى شهر ونصف من رقم معاملات المقاولات الصناعية وشهر من رقم معاملات المقاولات الأخرى.

ومن أجل المساعدة على تقليص آجال الأداء، تضيف الوزارة، يتوجب توظيف 50 بالمائة من القرض لتسوية الوضعية تجاه المزودين، موضحة أن هذا المنتج يغطي أيضا المقاولات الكبرى التي يتجاوز رقم معاملاتها 500 مليون درهم.

وخلال هذا الاجتماع، اعتمدت لجنة اليقظة الاقتصادية اعتمدت، بعد الدراسة، آلية للضمان من طرف الدولة لتمويل مرحلة إقلاع المقاولات ما بعد الأزمة. وتهم مجمل أصناف المقاولات، العمومية والخاصة، والتي تأثرت سلبا بالوباء. وستمكن هذه الآلية من تمويل متطلبات اشتغال المقاولات مع تطبيق معدل فائدة أقصى قدره 4 بالمائة، والذي يمثل المعدل الرئيسي لبنك المغرب + 200 نقطة أساس.



وسجل ذات المصدر أنه يمكن سداد هذه القروض على مدى سبع سنوات مع فترة سماح لمدة سنتين، لافتا إلى أن آليات الضمان هذه تهدف إلى تعبئة التمويل اللازم لتعزيز الدينامية الاقتصادية خلال النصف الثاني من سنة 2020 والتي سيكون لها تأثير إيجابي على التشغيل وعلى آجال الأداء، وكذا على استعادة الثقة بين الشركاء الاقتصاديين.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تخفيف الضغط على خزينة المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا خلال هذه المرحلة من الانتعاش الاقتصادي، أكدت الوزارة أنه تقرر تسريع تسوية ديون هذه المقاولات مع بعض المؤسسات العمومية المتأثرة بهذا الوباء.



وفي إطار هذه الآلية الجديدة، تقوم المؤسسة العمومية أو المقاولات العمومية بحصر قائمة مفصلة للمقاولات الدائنة التي يتعين تسوية وضعيتها، وتمنح الدولة ضمانا يخول للمؤسسة العمومية الحصول على قرض يخصص حصريا لتسوية وضعيتها تجاه هذه المقاولات، وتمنح الأبنك القرض وتتكفل بالأداء للمقاولات المعنية مباشرة على أساس المعطيات التي وضعتها المؤسسة العمومية رهن إشارتها.

الهشاشة الاجتماعية وضعية منذرة تستدعي من الدولة برنامجا استعجاليا

الهشاشة الاجتماعية وضعية منذرة تستدعي من الدولة برنامجا
استعجاليا

. (سعيد الطاهري)....حقيقة نيوزنت /21.05.2020

وقفت الدولة من خلال لجنة اليقظة المعنية بصندوق كورونا ومعطيات المندوبية السامية للتخطيط وتقارير اخرى تهم وزارة الداخلية على حجم مساحة الهشاشة الاجتماعية التي تزداد توسعا والتي تشمل ما يفوق خمسة ملايين اسرة مغربية لا تملك اي احتياط لتوفير العيش اكثر من ثلاثة اسابيع او اربع .واذا تم احتساب صغار الموظفين والجنود وصغار الفلاحين والشغيلة العرضية فسندرك ان الهشاشة تشمل اكثر من ثلثي ساكنة البلد .وان الدولة هي الملاذ الوحيد عند اي ازمة حادة مثل ازمة الوباء ،وتؤكد معها الحاجة الملحة الى مخططات للتنمية البشرية . فالطلب المرتفع على التضامن جراء الحجر الصحي يسائل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي كانت اهدافها المعلنة من صميم الاستجابة لواقع مأزوم وكان حريًا ان تحقق نسبة معتبرة من أهدافها خاصة وانها استهلكت الملايير من



الدراهم على مدى عشر سنوات دون ان توفر تحصينا ولو في الحد الادنى لمواجهة تداعيات وباء كورونا حيث تبيّن وبالملموس ان المبادرة التي كانت استباقية وهادفة في التفكير الاستراتيجي للدولة لم تؤتي ثمارها في التخفيف من الهشاشة بل على العكس أقرت المندوبية السامية للتخطيط بتوسع مساحتها بغض النظر عن آثار الجفاف .وبذلك يتأكد غياب حكمة ناجعة في تنزيل المبادرة إضافة الى اختراقها لاعتبارات سياسية محلية وتهافت النسيج الجمعي على الانتفاع المصلي وضعف التتبع والرقابة وهو ماوضع المبادرة على المحك في تحقيق اهدافها امام الوضع الفجائي الذي أحدثه الوباء وتعريفه لمدى فداحة الخصاص الاجتماعي الذي ينذر بعواقب وخيمة قد ترفع من حدّة الاحتقان وبالتالي ارتفاع في وثيرة الاحتجاج بما يهدد الاستقرار .خاصة أن حالات الاحتجاج رغم الحجر الصحي التي عرفتها نقط مختلفة من حواضر وقرى تؤشر عليه وتحيل على الغضب المستبطن لدى فئات واسعة داخل المجتمع .



لذلك ومن أجله على الدولة ان تضع برنامجا استعجاليا لمواجهة الهشاشة تتم من خلاله مراجعة جذرية للمبادرة الوطنية للتنمية ودمجها ضمن برنامج يعمد الى ترتيب التضامن بعد رفع الحجر الصحي مع الفئات المعوزة بتخصيص دعم شهري مستدام ودمج مؤسسة التعاون الوطني ضمن البرنامج الاستعجالي وفتح اوراش تشغيل في البوادي

للتخفيف من حدة الجفاف على الاسر والمناطق المتضررة والحد من الهجرة الى المدن التي من المحتمل ان تعرف موجة جديدة بعد كورونا .



برنامج استعجالي تضامني لسنتين او ثلاثة سنوات سيوفر حدًا أدنى من الأمن الاجتماعي ويوثق الثقة والمشاركة في تهييء جزء مهم من الظروف الملائمة لتنزيل التوجهات الكبرى والمقتضيات التي سيأتي بها النموذج التنموي المرتقب والذي وجوباً سيأخذ بأولوية الوضع الاجتماعي والتصدي لاختلالاته كما سيسمح بتوفير مناخ مساعد على تحقيق مشاركة معتبرة في الاستحقاقات المقبلة والمساعدة على محاربة المال الانتخابي الذي يستثمر سياسياً في الفئات الهشة والذي يؤثر سلباً على أداء المؤسسات المنتخبة التي يتحتم ان تكون رافعة للتنمية ودرعاً أساسياً من دروع المغرب الجديد المنتظر والمطلوب في المستقبل القريب.